5 نواب لتعديل قانون الخدمة المدنية بجواز الجمع بين الدراسة والعمل

مجلس الأمة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم "15" لسنة 1979 الصادر في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له بشأن الحق في الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية.

ونص الاقتراح الذي تقدم به النواب ماجد المطيري، خالد الطمار، د.عادل الدمخي، وفيصل الكندري وشعيب المويزري، على ما يلي:

- بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

"مادة أولى"

تضاف مادة جديدة برقم "22 مكررا أ" إلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1979 المشار إليه نصها التالي:

يحق للموظفين الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية وتلتزم جهة عملهم باعتماد المؤهل الدراسي الحاصل عليه، ويحدد مجلس الخدمة المدنية القواعد والشروط المنظمة لذلك من دون اشتراط التفرغ الكامل للدراسة.

ويحق للموظفين إكمال دراستهم العليا على نفقتهم الخاصة، شريطة عدم التعارض بين الدراسة والوظيفة، ويحدد مجلس الخدمة المدنية الشروط والمعايير المطلوب توافرها في الدراسة التي لا يشترط فيها الانتظام الكامل واجتياز عدد من المواد الدراسية، والتي تعتمد على تقديم البحث العلمي.

وتلتزم الجهات المختصة بمعادلة المؤهل أو الدرجة العلمية الحاصل عليه الموظف وتحدد تلك الجهات الشروط والإجراءات الخاصة لذلك.

"مادة ثانية"

تضاف مادة جديدة برقم "41" "مكررا أ" إلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1979 المشار إليه نصها التالي:

يصدر مجلس الخدمة المدنية القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون فور صدوره وتعلن القرارات المنفذة لأحكامه في الجريدة الرسمية وفي نشرة رسمية تصدرها الجهة الحكومية ورقيا وإلكترونيا.

"مادة ثالثة"

تضاف مادة جديدة برقم "42" "مكرر أ" إلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1979 المشار إليه نصها التالي:

تختص الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية دون غيرها بالفصل في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة في شأنه.

"مادة رابعة"

يلغى كل نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القانون.

"مادة خامسة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويُعمل به بأثر رجعي.

ونصت المذكرة الإيضاحية إنه لما كان الدستور الكويتي قد نص على الحق في حرية التعليم وإن الدولة تكفله وترعاه وتشجعه وكان الأصل في ذلك الحق المكفول دستوريا هو جواز الجمع بين الدراسة والعمل وكان من حق الموظف العامل دستوريا وقانونا أن يرقى بنفسه تعليميا.

وفي ذلك السياق جاءت القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية والتعليم العالي على نقيض تلك الحقوق وجاءت غير دستورية وأوجدت العراقيل أمام ممارسة تلك الحقوق والتي تشكل معه تلك القرارات تعديا على حق أصيل من حقوق الإنسان التي حماها الدستور ألا وهو حقه في التعليم.

ومن هنا جاء الدور لتدخل تشريعي يحسم النزاع والتخبط الوارد بتلك القرارات التي تنتهك حقوق المواطنين بأن يسن تشريع بقانون وذلك بإضافة مادة جديدة حاسمة لقانون الخدمة المدنية تعطي الحق بين الجمع بين الدراسة سواء كانت الجامعية أو ما بعد الجامعية والوظيفة، وعليه فقد جاء نص المادة الأولى من ذلك التعديل بإعطاء الحق في الجمع بين الدراسة والوظيفة، ونصت المادتان الثانية والثالثة على إعلان القرارات واختصاص المحكمة الكلية بنظر الأمور المتعلقة بأحكام هذا القانون.

ونصت المادة الرابعة من المقترح على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، ونصت المادة الخامسة على تنفيذ القانون بأثر رجعي على جميع الحالات التي سبقت صدوره.

الشعبة البرلمانية عقدت اجتماعا برئاسة السعدون

السعدون مترئسا اجتماع الشعبة البرلمانية

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعا لها أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب ثامر سعد السويط، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور محمد حسين المهّان، وأمين الصندوق النائب حمد عادل العبيد، وعضوا الشعبة النائبان الصيفي مبارك الصيفي وخالد مرزوق الطمار، فيما اعتذر عن الحضور النائب شعيب علي شعبان.

كما حضر الاجتماع الأمين العام لمجلس الأمة بالإنابة خالد سعد المطيري، والأمين العام المساعد بالإنابة لقطاع المنظمات والعلاقات مشعل العنزي.

العصفور يطالب وزير العدل بعدم استعجال «المناقصات» لإقرار الاتفاقية الإطارية مع «جوجل»

سعود العصفور

طالب النائب سعود العصفور وزير العدل والأوقاف وتعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد بعدم الضغط على الجهاز المركزي للمناقصات العامة من إجل اقرار مشروع "الاتفاقية الإطارية" مع شركة جوجل العالمية بقيمة مليار دولار أمريكي.

وقال العصفور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن "تقوية مركز الكويت الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في الجانب التكنولوجي بالتحديد أمر مقدر وندعمه ونؤيده، مشددا على أن أي اتفاقية يكون المال العام طرفا فيها يجب أن تأخذ وضعها الصحيح وأن تأتي حسب الإجراءات السليمة".

وأشار إلى أن هناك اتفاقية تسمى مشروع "الاتفاقية الإطارية" بين حكومة دولة الكويت وشركة جوجل العالمية قيمتها تقدر بمليار دولار أمريكي أي ما يقارب 300 مليون دينار كويتي.

وشدد على أن هذا العقد المليار يجب أن يسير حسب الإجراءات السليمة بدلا من أن يسعى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إلى طلب الموافقة على مناقصة بهذا الحجم وأن يتم إدراجها تحت بند ما يستجد من أعمال في أحد الاجتماعات الدورية للجهاز المركزي للمناقصات العامة، وذلك بعد أن أصر ديوان المحاسبة على أخذ رأي جهاز المناقصات في هذا العقد.

وأكد العصفور المحاولة التي يقوم بها وزير العدل والأوقاف وتعزيز النزاهة بالضغط على الجهاز المركزي للمناقصات العامة لإبداء رأي فني سريع ومباشر في هذا العقد هو أمر مرفوض وفيه تجاوز واستهتار في التعامل مع المال العام.

وشدد العصفور على أن هذا العقد يجب أن يأخذ حقه ووقته في الدراسة وأن يُعطى جهاز المناقصات الوقت الكافي لدراسة أوراق العقد.

وبين أن بند ما يستجد من أعمال يستخدم في تمديد تأمين المقاولين أو التعديل في أوامر تغييرية معينة وليس مع العقود الكبيرة بهذا الشكل.

وقال العصفور إنه إذا لم تتبع الإجراءات السليمة في إقرار هذا العقد فسيكون سمو رئيس الوزراء ووزير العدل مساءلين سياسيا أمام مجلس الأمة.

وأعرب العصفور عن أمله في أن يتم التوصل لما يحفظ المال العام ويحقق الفائدة العظمى للبلاد.

طالب بوقف مناقصة «التنظيف» وتوريد العمالة ومحاسبة المسؤولين عنها

فيصل الكندري: إجراءات وزير الصحة لن تحل مشكلة نقص الأدوية

سأتقدم بعدد كبير من الأسئلة للوزير ستكشف عن حجم التلاعب والتجاوزات في التعيينات

فيصل الكندري

أكد النائب فيصل الكندري أن الإجراءات التي يقوم بها وزير الصحة د. أحمد العوضي غير كافية لحل مشكلة نقص الأدوية.

وأوضح الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن جميع جهات الدولة تعلم عن ضرورة تجهيز كل مستلزمات الحياة لمدة لا تقل عن ستة أشهر، لافتا إلى أن مخزونات أكثر من 2000 نوع من المستلزمات الطبية وصلت إلى صفر.

وقال الكندري إنه سيقدم اليوم "أمس" إلى وزير الصحة عددا كبيرا من الأسئلة البرلمانية ستكشف عن حجم التلاعب والتجاوزات في التعيينات والترقيات ومن يفرج عن الطلبات ومن يخرج الأدوية ومن يوقع على المناقصات وأيضا من أفرج عن أدوية محظورة.

وأضاف إن هذه الأسئلة ستكشف أيضا عن كيفية إخراج أدوية من دون تسجيلها في النظام الطبي وستكشف عن وجود تعارض مصالح بين مسؤول في الوزارة وأخيه الذي يملك شركة أدوية يوردها للوزارة.

وأكد أن هذه الأسئلة ستكشف كذلك عن الذي ملأ المخازن بمواد تجميل ولم يقم بشراء الأدوية الضرورية التي يحتاجها أهل الكويت.

وأوضح الكندري أنه سبق أن قدم لوزير الصحة أسئلة وإلى الآن لم ترسل الأجوبة، مشيراً إلى أن من يجيب عن الأسئلة البرلمانية ويصيغها هما موظفان مصريا الجنسية.

وتساءل الكندري عن المستفيد من نقص الأدوية، مشيرا إلى أن ما يذكره ما هو إلا جزء بسيط من حجم التلاعب بالمال العام، حيث وصل الأمر إلى وجود أجهزة بمئات الملايين في المخازن انتهت كفالتها.

وأضاف الكندري إنه ينتظر من وزير الصحة إحالة ملف "كورونا" وملف مستودعات الأدوية إلى النيابة العامة.

من ناحية أخرى طالب الكندري كلا من وزير الصحة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان المسؤول عن جهاز المناقصات بإيقاف مناقصة شركة التنظيف غير المستوفية للشروط عن العمل.

وشدد على ضرورة وقف التلاعب الذي يحصل في الجهات الحكومية وأن تتم محاسبة المسؤولين عن هذا التلاعب، لافتا إلى أنه سيقدم أسئلة إلى الوزيرين بهذا الشأن.

وقال الكندري إن هناك تلاعبا وتعاونا من مسؤولين في وزارة الصحة وجهاز المناقصات فيما يتعلق بمناقصات شركات التنظيف وتوريد العمالة.

وأوضح أن وزارة الصحة لديها مناقصات لتسع شركات بقيمه 126 مليون دينار فيها عدد عمالة يصل إلى 31 ألفا و900 عامل من بينها شركات غير مستوفية شروط الدخول في المناقصات لكنها دخلت المناقصة وفازت بها.

وقال الكندري" من الذي سمح لهم بالدخول وهي شركات غير مستوفية الشروط؟"، مشيراً إلى أن هذا الكلام موجه كذلك إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الذي يتبع له جهاز المناقصات.

وبين الكندري أن العمال الذي وصل عددهم إلى 32 ألفاً يعملون من دون بصمة كما أن الشركات لم تقم بتسليم كشوفات الرواتب الخاصة بالعمال لوزارة الصحة التي تدفع للشركة 4 ملايين دينار في السنة الواحدة كرواتب بينما الشركة تجاهلت طلبات الوزارة وتحذيراتها بدفع غرامة لأن الغرامة تبلغ 36 ألف دينار.

وأشار الكندري إلى أن النقص الذي تعاني منه المستشفيات والمستوصفات في عمالة الخدمات يأتي بسبب تلاعب الشركات التي تقدم أسعاراً أقل من الأسعار الدفترية التي تضعها الوزارة في شروط المناقصة، موضحاً أن أغلب العمالة التي تأتي بها هي عمالة سائبة وتأخذ الشركة عليها عمولة.

سأكشف كذلك عن الذي ملأ المخازن بمواد تجميل ولم يقم بشراء العلاجات الضرورية

سأبين أيضا وجود تعارض مصالح بين مسؤول في الوزارة وأخيه الذي يملك شركة أدوية

ولفت الكندري إلى وجود تعاون بين المسؤولين في الحكومة مع أصحاب الشركات، مستغربا قبول جهاز المناقصات لجهات غير مستوفية الشروط، مبينا أن هناك شركة فازت بالمناقصة عام 2019 وحتى الآن لم يقدم أي كشف رواتب للوزارة.

وأضاف إن هناك شركات تستعين بعمالة من شركات أخرى ويتم السماح لها بإدراجها ضمن عمالتها التي تم التعاقد عليها.

وشدد الكندري على ضرورة إحالة المتسببين في المخالفات إلى النيابة العامة وإيقاف شركات العمالة والتنظيف، مضيفا "وإلا قسما بالله سأحاسبك على المنصة".

الشاهين: نشر جميع قرارات مجلس الخدمة في موقع الديوان الإلكتروني وحساباته على وسائل التواصل

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة بنشر جميع قرارات مجلس الخدمة المدنية في موقع ديوان الخدمة المدنية الالكتروني، وفي وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للديوان.

وجاء في مقدمة الاقتراح إنه نظراً لما تم تداوله أخيراً من الكشف عن قرارات تم اتخاذها من قبل مجلس الخدمة المدنية ولم يتم نشرها في موقع ديوان الخدمة المدنية، ما يثير التساؤلات والشكوك حول مشروعية هذه القرارات، وانطلاقاً من تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والحوكمة التي هي من أهداف وخطة الحكومة،

ونص الاقتراح على نشر جميع قرارات مجلس الخدمة المدنية في موقع ديوان الخدمة المدنية الالكتروني، وفي وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للديوان.